

الفصل السابع

التعددية: هل تمثل السببية
أشياء كثيرة ومختلفة؟

لقد استعرضنا ثلاث نظريات مقترحة للسببية، وهي: الانتظام، والاعتماد المخالف للواقع، وانتقال الكميات الفيزيائية، لكننا عرضنا أمثلة مخالفة لكل من تلك النظريات؛ فعندما يكون لدينا شيء في المثال يناسب التعريف المفترض، تبدو الحالة غير سببية أو العكس؛ فهي تبدو وكأنها سببية في حين أنها لا تلبى متطلبات التعريف المفترض، فهل يعني هذا أن النظريات لا تقدم تعريفاً صحيحاً للسببية؟ أو هل من الممكن أن يكون أي تعريف غير دائري* مثل هذا عرضة لأن يُفند بالأدلة؟

* التعريف غير الدائري: هو التعريف الذي لا تذكر ضمنه الكلمة التي تُعرّف. (الترجمة).

تصلح كل نظرية لشمول بعض الحالات السَّبَبِيَّة، أو معظمها، مع وجود بعض الاستثناءات، وعلى العموم يبدو من الواضح أنَّ السَّبَبِيَّة تتطوي على درجة من الانتظام والاعتماد المخالف للواقع، أو انتقال الطاقة.

تكمُن المشكلة هنا في أنَّ كلَّ نظرية فيها حالة، أو حالتان لا تناسبان النموذج الذي تطرحه. ولكن، هل نستنتج من هذا أنَّ النظريات كلها غير صحيحة، أو ربما نعول كثيراً على نظرية واحدة؟

توجد فرضية تقول: إنَّ السَّبَبِيَّة شيء واحد، ومَهْمَتنا أنَّ نكتشف جوهرها، فهل نحدِّد هذه الفرضية، ونفعل ذلك؟ نشير هنا إلى أنَّنا نستعمل أحياناً كلمة (واحدة) لتصنيف أشياء مختلفة عدَّة؛ كالثدييات مثلاً.

يوجد العديد من الكائنات المختلفة التي ندعوها بالثدييات؛ مثل: الحوت، والبشر، والبقرة. أمَّا الفرق بين الحوت، والإنسان فهو واضح، بينما السَّمكة تشبه الحوت أكثر من الإنسان، وهي بالتأكيد ليست حيواناً ثديياً. وعلى نحو مشابه، قد يندرج في إطار السَّبَبِيَّة مجال واسع، ومُنوع من الحالات الخاصة ذات الميزات المختلفة، وهذا ما تتادي به التعدُّدية، وتؤمِّن به.

تحاول التعدُّدية تحديد ماهية السَّبَبِيَّة بمفهوم واحد مفرد كالترابط المستمر، أو أيِّ مفهوم آخر؛ لذلك نجد أنَّ لكلَّ نظرية من نظريات السَّبَبِيَّة مثلاً معاكساً يُفندُّها، فإذا لم تكن أيُّ من هذه النظريات فاعلة وحدها، فلماذا لا نعمل بمبدأ الفصل فيما بينها؟ تقول الصيغة التعدُّدية: إنَّه عندما يكون لدينا نظريات مختلفة، مثل: (أ)، و(ب)، و(ج)، و(د) تُطبَّق في بعض الحالات لا كلها، فسنعامل مع السَّبَبِيَّة على أساس الفصل بين هذه النظريات؛ فالسَّبَبِيَّة إمَّا أنَّ تكون (أ)، وإمَّا (ب)، وإمَّا (ج)، وإمَّا (د).

وإذا كانت السببية ظاهرة مُنوعة، فهي بذلك تنطوي في بعض حالاتها على ترابط مستمر، فيما تنطوي في حالات أخرى على الاعتماد المخالف للواقع، أو انتقال الطاقة، أو أي شيء آخر.

مظاهر متعددة للسببية

لا بد من الاعتراف بأننا نادرًا ما نستعمل مصطلح (سبب) في اللغة اليومية، حيث تلاحظ الفيلسوفة التعددية المعاصرة نانسي كارترايت أنه يمكن لحدث ما التسبب بحدث آخر بطرق لا تعد ولا تحصى، فنحن نقول: إن شخصًا ما قطع الطماطم، أو ركل الكرة، أو هان صديقه، أو أخاف الخراف، وهكذا. إن هذه الحالات جميعها حالات مُحددة من التأثير؛ أي أشياء يمكن للبشر القيام أو التسبب بها، وعندما ننظر إلى حالة لا تنتمي إلى حالة التأثير هذه، فإننا نرى الشيء ذاته، كتولنا: المسمار ثقب الإطار، والحجر حطم النافذة، والريح حرّكت الشجرة، والورم أصاب الإصبع، وبناءً على ذلك لدينا أحداث، أو عمليات مُنوعة كالقطع، والركل، والإهانة، والثقب والفرع، والتحطيم، وتحريك الشجر، والورم، وقد تكون السببية مجرد تسمية نستعملها عنوانًا لنُدرج تحته هذه الأشياء جميعها التي تحدث مُجمعة من حولنا.

ربما يكون هذا التصنيف شأنًا فلسفيًا يهتم به الفلاسفة فقط، ولن تجد سوى الفيلسوف يقول شيئًا من مثل: «لقد تسببت بالفرع للخراف» بدلًا من الطريقة الأكثر اعتيادًا، وهي: «لقد أفرعت الخراف». وعلى ما يبدو، سنستعمل عددًا من الأفعال السببية ضمن حديث فلسفي حول السببية، مثل: يؤثر، ويُنتج، ويمنع، ويحدّد، ويتحكم، ويتدخل، ويُبطل، ويعزز، ويزيد، ويُقص... إلخ، وقد تكون السببية مفهومًا أبعد من مجرد هذه الأفعال.

يرى بعضهم أنَّ من الأفضل ترك مسألة السَّبَبِيَّةِ، وعدم التعرُّض لها لصالح الوضوح العلمي، فعند إجراء تجربة عشوائية يُدَرَّب العالم على التحقق إحصائياً من الحصول على نتائج فضلى باستعمال العلاج (ع)، والقول: إنَّ (ع) تسبَّب بالشفاء قد يكون محبباً؛ لأنَّه ربما يُنظَر إليه على أنه طرح ميتافيزيقي، بينما قد نكون أكثر وضوحاً عندما نؤكد عن طريق الإحصاءات أنَّ معدَّل الشفاء يتحسَّن مع العلاج، فما الذي نضيفه بقولنا: إنَّ (ع) يُسبِّب الشفاء في ظلَّ غياب وجود نظريَّة مقبولة حول ماهية السَّبَبِيَّة؟ هذا يجعل الأمر أكثر غموضاً، وعصياً على الفهم.

فيتجنشتاين يستقصي أساليب سقراط

يرى الفيلسوف النمساويُّ لودفيج فيتجنشتاين (Ludwig, 1889-1951 Wittgenstein) أنَّ خطأ الفيلسوف يكمن في افتراضه وجود جوهر ما لحالة معيَّنة فقط؛ لأننا نستعمل كلمة (واحدة) للتعبير عنها، ويمكن أنَّ نردِّد هذا الخطأ إلى أساليب سقراط الفلسفيَّة. طرح سقراط (469-399ق.م) - كما ورد في كتابات أفلاطون - أسئلةً عديدة، من مثل: ما هو الخير؟ وما العدالة؟ وما الحبُّ؟ فسقراط لم يقبل بإجابات من قبيل أنَّ العدالة تكون بدفع الإنسان ضرائبه كافةً، فقد يكون هذا مثلاً واحداً عن العدالة، ولكنَّ اهتمامه كان منصّباً على مفهوم العدالة في الحالات جميعها بوجه عامٍّ.

لقد التزم العديد من الفلاسفة بتقاليد سقراط في الإجابة عن هذا النوع من الأسئلة، وقد حاولت النظريَّات الفلسفيَّة المرتبطة بالسَّبَبِيَّة القيام بذلك؛ فتقولنا مثلاً: إنَّ السَّبَبِيَّة هي ترابط مستمرٌّ مع أفضليَّة زمنيَّة وتجاور، يجعل طرحنا قائماً بأنَّ السَّبَبِيَّة تمثل حالاتها الشائعة كلها، وهذا يجعل من الحالات الخاصَّة جميعها حالاتٍ سببيَّة.

يتضمن عمل فيتجنشتاين تحقيقات فلسفية، ممَّا يشكّل تحديًا كبيرًا لهذا التقليد السقراطي، فهو يرى أنه يمكننا فهم بعض المفاهيم وفق مبدأ التشابه العائلي، وهو مفهوم واحد يجمع أشياء مختلفة، ومُنوعَة مع بعضها على قاعدة أنّها متشابهة دون أن تشترك بجوهر واحد محدد.

إذا افترضنا أنّ لدينا عائلة نموذجية، فنحن نشير إلى أنّ كل فرد من هذه العائلة ينتمي إليها، أمّا في عائلة مكوّنة من خمسة أشخاص، فقد يكون ثلاثة منهم ذوي شعر أحمر مجعد، فيما الاثنان الباقيان ليسا كذلك، وربما تكون لدينا عائلة مكوّنة من خمسة أشخاص يتميز بعض أفرادها بأنف مائل، وليس جميعهم، ويضرب المثال نفسه بخصوص عائلة ذات عيون بُنية في معظم الحالات لا كلها، وهكذا فلن نتمكن من تعرّف أفراد العائلة دون وجود صفة واحدة؛ وهي جوهرية هذه العائلة، وقد يكون من غير الممكن تحديد ممّ يتكوّن التشابه، لكننا ما نزال نعتقد بوجود ما يكفي منه، ما يمكننا من تعرّف كل فرد في العائلة.



التشابه العائلي

سأل الفلاسفة بعد فيتجنشتاين فيما إذا كنا نتعامل مع مفاهيم تشابه العائلة أم لا؟ فقد يكون من الطبيعي أن نسأل عن السَّبَبِيَّة في مفهوم التشابه هذا، ويجادل ستاينيس بسيلوس في الأمر متبَعاً خُطى اليزابيث أنسكومب، ومقتمياً آثارها، فبعض حالات السَّبَبِيَّة تنطوي على ترابط مستمر، فيما ينطوي بعضهم الآخر على أفضلية زمنية، وتجاوز، وانتقال طاقة، وصناعة الفرق. وعليه، فإنَّ أيًّا من هذه السُّمات قد يكون ضرورياً، أو كافياً للسَّبَبِيَّة.

قد تكون لدينا حالات سببية تفتقر لسمة، أو اثنتين من سمات السَّبَبِيَّة، وبالمقابل قد نجد حالات غير سببية، لكن تبدو فيها سمة أو أكثر من هذه السُّمات، لكنَّ الحالات التي تمتلك ما يكفي من هذه السُّمات، ويمكننا تعرُّفها جميعاً تمثل الحالات السَّبَبِيَّة.

ما عدد أنواع الأسباب؟

يسأل أحدهم: كم نوعاً للسَّبَبِيَّة؟ توجد وجهة نظر تعددية يطرحها نيد هول (Ned Hall)، مفادها أنه يكفينا مفهومان فقط؛ فالسَّبَبِيَّة إما أن تكون صناعة الفرق، وإما أن تكون إنتاج الأثر. إذا، يوجد انفصال بسيط بين سمتين فقط، وما يهْمُنَا في بعض الحالات - وفق رأيه - هو أن السَّبَب أنتج الأثر، وإن لم يشكّل الأمر فرقاً، ونرى ذلك بادياً وحاضراً في وجود أيل على السُّكَّة الحديدية، فينتج من ذلك تأخر القطار مع أن الإشارة الحمراء موجودة، عندها يمكننا القول: إنَّ الأيل لم يصنع فرقاً في النتيجة، لكنَّه أنتجها، وعلى نحو مشابه تقوم فرقة إعدام مكونة من سبعة أشخاص بإطلاق النَّار على الضَّحِيَّة، وعندها يمكننا القول: إنَّ كلَّ رصاصة بمفردها تنتج موت الضَّحِيَّة مع أنها لم تصنع فرقاً، ولو أن إحدى الرصاصات لم تُصَب الضَّحِيَّة، فإن بقية الطلقات أدت دورها على كلِّ حال.

لكن نتاج السببية ليس كافيًا برأي هول؛ إن بعض الحالات السببية تعمل وفق صناعة الفرق مع أن الإنتاج غير موجود؛ لنفرض أن طبيبًا سيرأس عملية لإنقاذ حياة مريض ويشرف عليها، ويوجد شخص ما على عداء مع هذا المريض، فقد تكون إحدى الطرائق التي يمكن للعدو اتباعها لكي يتسبب في موت المريض هي منع الطبيب من إعطائه جرعة الدواء، وهذا المنع صنع فرقًا دون إنتاج، وفي الحقيقة فهو يمنع الإنتاج المحتمل.

تقترح تعددية هول مفهوميًا للسببية فقط، وشيئًا يمكن أن نعهده سببياً إذا كان يتبع أحد هذين المفهومين، حيث يوافق مفهومها ما ندعوه الانتقال الفيزيائي، والاعتماد المخالف للواقع. وقد رأينا الانتظام الهيومني الأصلي إضافة إلى نظريات أخرى، فهل يكون لدينا بذلك أكثر من حالتي انفصال؟ فقد تكون الحالة السببية هي: (أ)، أو (ب)، أو (ج)، أو (د). وهل يكون الانفصال مطلقاً بصورة كاملة؟ ربما تكون للسببية أنواع لم نتعرض لها بعد، ولكننا سندرجها في قائمتنا حال اكتشافها.

وإذا أدرجنا أنواعاً متعددة من الأسباب ضمن قائمتنا الطويلة، فسيشكل لدينا مزيد من الأسئلة حول الشروط الكافية لنعد حالة ما حالة سببية. اعتقد الفلاسفة على الدوام أن الانفصال يكون حقيقياً إذا كان واحداً، وكان واحداً من أجزائه على الأقل صحيحاً، وهكذا ستكون (أ)، أو (ب)، أو (ج) صحيحة فقط إذا كانت (أ) مثلاً صحيحة، لكننا لا نتكلم هنا عن المنطق الصّرف، والسؤال هنا: إذا كان لدينا العديد من دلالات السببية، فهل يُعد هذا مكافئاً للحالة التي نكتفي فيها بدلالة واحدة لنعد الحالة سببية؟ قد نقول عوضاً عن ذلك: إن للسببية خصائص مميزة مُنوعة، ولكي نُصنف حالة ما حالة سببية، فيكفي أن تتوافر نسبة جيدة من هذه الخصائص، وليس من الضروري أن تتوافر كلها.

قد يكون التجاور المكاني علامة دالة على السَّبَبِيَّةِ، ولكن لا تتطلب الحالات كلها هذا الأمر، فإذا كان لدينا حدثٌ حاليٌّ على بُعْدٍ معيَّن، فلن يكون كافياً بمفرده لنعدّه حالة سببِيَّةٍ إن لم يترافق مع بعض دلالاتها الأخرى.

أسباب أرسطو الأربعة

تحدّث أرسطو عن وجود أربعة أسباب، هي: السَّبَب المادّي، والشكليّ - أو الصُّوريّ- والفاعليّ، والغائيّ، فهل كان أرسطو بذلك أول فيلسوف تعدُّديّ؟ تتضمَّن أيُّ حالة سببِيَّةٍ -وفق أرسطو- هذه الأسباب الأربعة مجتمعة، لكنّ اثنا من هذه الأسباب يعدّان أساسيين في أيِّ شيء معيَّن، وهما: المادّي، والصُّوريّ. أمّا السَّبَب المادّي، فيمثّل المادة التي صنَّع منها الشيء، وهو ما يخضع للتغيير في العملية السَّبَبِيَّة؛ فقد يكون خشباً محضراً على صورة وعاء، أو معدناً مصهوراً في صورة ملعقة، بينما يرتبط السَّبَب الشكليّ بصورة المادة التي نتعامل معها، فصورة الوعاء أو الملعقة رهنٌ للوظيفة التي يؤدّيها كل منهما.

لكنّ السَّبَبِيَّين: المادّي، والشكليّ ليسا كافيين للتسبّب بإحداث تغيير ما، ولا بدّ من وجود سبب خارجيّ أيضاً، ونعني به السَّبَب الفاعل الذي يحقّق التغيير؛ ففي حالة الوعاء نحتاج إلى شخص ما يحضر الخشب، وهذا يتطلب وجود السُّكين، ويوجد سبب غائيّ أيضاً -وفقاً لأرسطو- وهو الهدف النهائيّ المطلوب من التغيير؛ فالوعاء صنَّع لهدف معيَّن كأنّ نضع الطعام فيه على سبيل المثال.

توجد طرق مختلفة تساعدنا على فهم أسباب أرسطو الأربعة، فيما لا يعدّها بعض العلماء أسباباً على الإطلاق. إنَّ مفهوم السَّبَبِيَّة الذي نحن بصده الآن يُحيي مفهوم أرسطو المُسمّى بالسَّبَب الفاعل، ويطوِّره، ولكنّ ماذا عن بقية الأسباب؟ يعتقد بعض العلماء بأنّها تسهم في الإيضاح، لكنّها ليست أسباباً حقيقيَّة، فيما يعتقد آخرون بأنّ هذه الشروط الأربعة ضروريَّة لحدوث السَّبَبِيَّة،

ويبدو أن معظم فلاسفة السببية المعاصرين لا يجدون حاجة إلى السبب الفائي الذي يظهر أحياناً من جديد في علم الأحياء، عندما يُنظر إلى النجاح التطوري على أنه الهدف النهائي للحياة.

تؤثر أسباب أرسطو الأربعة بصور مختلفة في التغيير الناتج من السببية، ولكن، هل الأمر مشابه لوجهة النظر التعددية بخصوص السببية؟ هل يمكننا القول- على سبيل المثال- إن السبب الفاعل هو مسألة انتقال للطاقة، بينما السبب المادي هو صانع الفرق والسبب الشكلي يمثل مسألة الانتظام؟ أو إن السببية هي نفسها في كل حالة؟ هل يوجد شيء ما تُعدُّ بمقتضاه هذه الأسباب جميعها حالات سببية، مثل: صناع الفرق، أو شروط الضرورة؟ ربّما هي مجموعة من الظواهر تمثل في معظمها تشابهاً عائلياً مُبهماً.

الدجالون

تتجلى مشكلة مفهوم التشابه العائلي في أنه لا يبدو كافياً بحد ذاته؛ فقد يكون ثمة دجال دخيل في العائلة (وهو شخص ما يبدو مثل أفراد العائلة بعض الشيء، لكنه ليس فرداً أصيلاً منها في الحقيقة)؛ فالحوت مثلاً، يشبه معظم الأسماك دون أن ينتمي إلى فصيلة السمك، وعليه فإن التشابه بحد ذاته لا يبدو كافياً لاستبعاد الدجالين، والمطلوب هو الكشف عن حالات التشابه في العائلة، وأفراد العائلة نفسها، لكن القضية الأخيرة تُعيدنا إلى المربع الأول عندما سألنا: أيُّ منها يمكن أن يكون جزءاً من تلك العائلة؟

في عائلة الثدييات يمكننا القول بوجود أشياء مُنوعة توحدّها، وتجمع بينها، وتعدُّ عناصر مشتركة بين أفراد هذه العائلة: فهي تتكاثر بالولادة، وتُرضع صغارها، لكن السمكة تشبه أحد الثدييات بالتحديد دون أن تنتمي إليها؛ لأنها لا تمتلك هذه العناصر.

هل يوجد شيء مشابه يمكننا قوله بخصوص السَّبَبِيَّة؟ يبدو أنه باستطاعتنا تمييز الترابطات السَّبَبِيَّة من تلك التي تكون صدفة محضة، وسنتعامل مع هذه الأخيرة على أنها حالات سَبَبِيَّة دخيلة، وإذا كان ثمة شيء يقتضي أن تكون حالات التشابه جميعها حالات سَبَبِيَّة حَقِيقِيَّة، فقد يبيِّن لنا ذلك ماهيَّة الشيء المُسمَّى سَبَبًا، ومن ثمَّ سنكون قد وجدنا جوهر السَّبَبِيَّة، ووضعنا تعريفًا محددًا لها.

ولكن في حال أنه لا يوجد شيء يوحد الحالات المتنوعة جميعها، فلمْ نعدُها عائلة واحدة؟

القيام بالاستدلالات الصَّحيحة

توجد محاولة لشرح ما يوحد الأشياء المتعددة التي نسميها أسبابًا دون الاعتراف ضمنيًا بوجود جوهر دنيوي للسَّبَبِيَّة، والشَّيء الشائع بالنسبة إلى الحقائق السَّبَبِيَّة جميعها هو أننا نستعمل هذه الحقائق، ونوظفها للقيام بتدخل من نوع مُحدد.

إذا احتكَّ عود ثقاب بسطح خشن، فاستنتاجنا يوحى بأنه سيشتعل، وإذا قذفت النافذة بججر، سنستنتج بأنها ستتكسر، وإذا ضُخَّ المال في اقتصاد ما، فيمكننا أن نستنتج أن ذلك سيزيد من معدلات التضخم. وبموقف تعدديٍّ موحد، فهذه الاستدلالات ترتبط بأحداث مُحددة مُنوعة، لكن مع افتراضنا أن لا أساسًا دنيويًا تشارك فيه هذه الأحداث جميعها، فإنه يترتب على ذلك أن لا قواسم مشتركة بينها تمكِّننا من التعامل معها بوصفها سَبَبِيَّة، ومع ذلك ندعو هذه الأشياء بالسَّبَبِيَّة التي نستعملها، ونوظفها في توقع ظاهرة مُعاداة مع أخرى، وتفسيرها، وقد يتمُّ التعامل مع أسباب أرسطو الأربعة على هذا النحو.

لذا فالموقف الاستدلالي ينقذنا من إحدى صور النقد الموجه للتعددية. أما أنه لا يوجد ما يوحد العائلة المتشابهة بما يقتضي أن تكون عائلة سببية، أو إذا وجد ما يوحد العائلة، فيبدو ذلك وكأنه أساس السببية.

لا تحاول وجهة النظر الاستدلالية توحيد عائلة الأسباب وفقاً لاستقلالها العقلي، أو لأنها ذات جوهر دنيوي فقط، وإنما بمقتضى الحقائق المعرفية للكيفية التي نفكر وفقها بعائلة الأسباب.

لدينا قضية واضحة هنا: إن ما يجعل أمراً ما سببياً هو شيء يتعلق بنظرتنا إلى العالم وليس حقيقة تخص العالم نفسه، فتسمية حالة ما بالسببية يعبر عن الطريقة التي نفكر وفقها بهذه الحالة، والجدوى التي نحققها من استخلاص الاستدلالات.

وهكذا، فقد تجنب الاستدلاليون المعضلة التي واجهها التعدديون، لكنهم الآن يواجهون معضلة أخرى: فإما أن تكون هذه الاستدلالات مجرد أفكار تدور في رؤوسنا، وإما أن تكون أشياء تحدث حقاً في العالم نفسه، فإذا كانت الحالة الأولى هي الصحيحة، فالاستدلالية صيغة سببية غير واقعية تجعل من السببية ميزة من ميزات أفكارنا- ربّما وهم صنعه خيالنا- وإذا كانت الحالة الثانية هي الصحيحة، أفلا يوجد شيء ما في هذا العالم يجعل هذه الاستدلالات مفيدة؟ أو يمكن الاعتماد عليها على نطاق واسع؟ ألا نستدل بحقيقة معينة على حقيقة أخرى؛ لأن هذا الاستدلال يستعمل غالباً؟ أليس التفسير الأكثر قبولاً بخصوص استعمال استدلال ما هو أن الظاهرتين ترتبطان بعلاقة سببية؟

قد يساعدنا أحد الأمثلة الملموسة على الإجابة عمّا سبق، وتوضيح الأمور بصورة جليّة، من المفيد أن نبني استنتاجاً بالإفادة من عملية احتكاك عود الثقاب، ومن ثمّ اشتعاله، لكن من غير المفيد أن نقيم استدلالاً من عملية

احتكاكه، ثم تلاشيهِ، فما السَّبَب في ذلك؟ يمكننا أنْ نَقْدِم تفسيراَ مقبولاَ بأنَّ الاستدلال الأوَّل سيكون مفيداً؛ لأنَّ احتكاك عود الثقاب يُسبِّب اشتعاله، فيما يبدو الاستدلال الثاني دون جدوى؛ لأنَّ احتكاك عود الثقاب لا يُسبِّب تلاشيهِ.

نخلصُ ممَّا سبق أنَّه يجب ألا تكون السَّبَبِيَّة مكافئةً لهذه الاستدلالات نفسها؛ لأنَّ السَّبَبِيَّة بذلك ستكون موجودة في العالم لتجعل من الاستدلالات موثوقة ومفيدة، فهل يمكن أنْ يكون للسَّبَبِيَّة تعريف واحد، وجوهر واحد بعد هذا كله؟ في هذه الحال ربَّما لا تكون التَّعدُّدِيَّة سوى اعتراف بالهزيمة، هل تخليتنا بسهولة عن محاولة إيجاد نظريَّة وافية وشاملة للسَّبَبِيَّة؟ ما زالت الخيارات كثيرة لكي نكتشفها.